

٢٥٥٣ م

E

الأمم المتحدة



Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1999/WG.3/CP.1
6 October 1999
ORIGINAL: ARABIC

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

المجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ورشة عمل حول تركيب الحسابات الاقتصادية
المتكاملة حسب نظام الحسابات القومية ١٩٩٣
٢٨-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
بيروت،

جامعة الدول العربية
LIBRARY DOCUMENT

إعداد الحسابات القومية في دولة
الإمارات العربية المتحدة

ملحوظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والأراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليس، بالضرورة، آراء الإسكوا.

99-0933

الصفحات	المحتويات
١	مقدمة
٢	١ - نبذة تاريخية عن إعداد الحسابات القومية في الإمارات .
٣	٢ - المؤشرات والخطوط العامة للمنهجية المتبعة في الدولة .
١١-٤	٣ - تعاريف وأساليب ومصادر البيانات في كل القطاعات الاقتصادية .
١٤-١١	٤ - تركيب وإعداد حسابات الموارد والاستخدامات والدخل المتاح .
١٣	المشاكل التي تواجه إعداد الحسابات القومية في الدولة والتوصيات .

مقدمة

إن دولة الإمارات العربية المتحدة حرصت دائماً على مواكبة الأحداث والمتغيرات إقليمياً وعالمياً وأعتمدت في ذلك على أجهزتها التخطيطية والتنموية معاً .

ولما كان الاقتصاد القومي يتصف بالتشابك والترابط . أخذت العملية التخطيطية على عاتقها رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة مستقبلاً ، وبرزت الحسابات القومية كأداة للتعبير عن واقع وطبيعة التشابك الحاصل في المجتمع ، الأمر الذي أظهر أهمية وضرورة إعداد هذه الحسابات عند وضع الخطط الاقتصادية ، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل تعتبر أيضاً أداة هامة في متابعة ومراقبة انجاز الخطط وفي المقارنات الاقتصادية الدولية .

وتعرف الحسابات القومية بأنها أداة من أدوات التخطيط الاقتصادي والإجتماعي في الدولة حيث أنها تقدم صورة متكاملة للهيكل الاقتصادي من خلال إطار محاسبي اقتصادي شامل للمتغيرات والعلاقات والتدفقات يساعد في رسم السياسة الاقتصادية والتي تتلائم مع الأهداف المرسومة .

إن إعداد الحسابات القومية يعتمد أساساً على أرقام وبيانات ومعلومات تعبر عن الوضع الاقتصادي والإجتماعي للدولة وتضع أمام المخططين الصورة الحقيقة لطبيعة المجتمع .

ومن هذا المنطلق تم إعداد هذه الورقة الخاصة بطبيعة الحسابات القومية ومدى تطبيق أنظمتها في دولة الإمارات آملين في أن تكون محتوياتها وافية للغرض وذات فائدة للباحثين والدارسين المرجوة .

الحسابات القومية في دولة الإمارات

تكمن الأهمية في إعداد الحسابات القومية لأي بلد في أهمية نتائجها التي تعبر عن متغيرات ومؤشرات اقتصادية يسهل من خلالها التعامل مع أنظمة الحسابات في دول العالم .
وتهدف هذه الورقة إلى توضيح الأمور التالية :

- ١- المؤشرات والخطوط العامة للمنهجية المتبعة في إعداد تقديرات الحسابات القومية في دولة الإمارات .
- ٢- نبذة تحليلية لتعريف وأساليب ومصادر البيانات الأساسية في إعداد مكونات الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية .
- ٣- تركيب وإعداد حسابات الموارد والإستهادات والدخل المتاح .

نبذة تاريخية عن إعداد الحسابات القومية في دولة الإمارات :

تعتبر الحسابات القومية المرأة التي تعكس صورة الاقتصاد القومي وتوضح الهيكل الاقتصادي وال العلاقات التشاكية القطاعية محلياً وخارجياً .

إضافة لذلك فإن بيانات الحسابات القومية ومؤشراتها تعتبر من أساسيات علم الاقتصاد حيث تعتبر اللغة الاقتصادية التي من خلالها يمكن تشخيص الأوضاع الاقتصادية في أي دولة ومدى ارتباطها مع الاقتصاديات الأخرى .

ولذلك فإن الأمم المتحدة رغبة منها في ترجمة الأوضاع الاقتصادية بشكل متناسق دولياً فقد وضع نظاماً للحسابات القومية في سنة ١٩٦٨ (SNA) يبين هيكلية القطاعات الاقتصادية إضافة إلى الأصول العلمية الموحدة لإعداد المتغيرات في كل قطاع بحيث تكون هذه الأصول موحدة على مستوى العالم .

ودولة الإمارات من خلال وزارة التخطيط ومنذ قيام الدولة في عام ١٩٧١ م حاولت البدء بإعداد بعض جداول الحسابات القومية اعتماداً على نظام (SNA 68) .
ونظراً لحداثة قيام الدولة ومؤسساتها العامة فقد مرت عملية إعداد الحسابات القومية بمراحل عديدة .

- المرحلة الأولى : حيث تم إعداد بعض الحسابات والجدائل للناتج المحلي والإستثمار والإإنفاق الاستهلاكي للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٧١ وذلك اعتماداً على أسلوب التقدير بشكل كبير نظراً لغياب الإحصاءات الدقيقة التي تغطي أغلب القطاعات .

- المرحلة الثانية : بدأت وزارة التخطيط تمارس مهامها بشكل جدي فتم ، اجراء عدد من المسوحات الإحصائية شملت السكان والتوظيف والأجور ومسح صناعي وغيره ، حيث ساهمت في توفير بعض المدخلات الأساسية لإعداد الحسابات القومية وبالتالي تم تحسين إعداد سلسلة الحسابات القومية (١٩٧٥ - ١٩٨٠) .
 - المرحلة الثالثة : في سنة ١٩٨٠ عند اقرار مشروع الخطة الخمسية الأولى للدولة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ وبمساعدة خبراء من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا) استناداً على نظام (SNA 68) حيث اعتبرت هذه السلسلة هي الأساس في بناء الحسابات القومية في دولة الإمارات بشكل سليم .
 - المرحلة الرابعة : بعد سنة ١٩٨٠ تم تطوير طرق جمع البيانات والإحصاءات حيث تم اجراء عدد من البحوث والمسوحات الإحصائية وفرت بيانات دقيقة وصحيحة ساعدت في إعداد الحسابات القومية بشكل جيد وتم إعداد سلسلة من الحسابات القومية للسنوات (١٩٨٠ - ١٩٩٠) تعتبر أكثر دقة وذات مستوى ممتاز في عرض كافة المؤشرات والمتغيرات .
 - المرحلة الخامسة : من ١٩٩٠ - وحتى الآن : استمر إعداد الحسابات القومية بناءً على أساس (SNA 68) مع الأخذ في الاعتبار وبشكل تدريجي التحسينات المستحدثة من قبل الأمم المتحدة في نظام (SNA 93) وبما يتلائم مع ظروف دولة الإمارات .
-
- المؤشرات والخطوط العامة للمنهجية المتبعة في إعداد تقديرات الحسابات**

القومية

تستند المنهجية على تقديرات الحسابات الاقتصادية القومية حسب نظام الأمم المتحدة (SNA) الصادر في عام ١٩٦٨ .

وتتركز البيانات التي تم اعدادها على تقديرات القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية كما وتتركز أيضاً على تقديرات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي لبيان أوجه استخدام هذا الناتج . وعليه فإن هذه التقديرات قد تم اعدادها على مستوى الدولة والإمارة حسب القطاعات الاقتصادية وعلى مستوى إجمالي الإنفاق (استهلاكي ، استثماري) .

والمعروف أن الناتج الإجمالي من خلال مفهوم القيمة المضافة الإجمالية هو عبارة عن الإنتاج الإجمالي (المخرجات الإجمالية) قوم بسعر المنتج مطروحاً منه مستلزمات الإنتاج (عدا الأجور) المقومة بسعر المشتري . وهذه الطريقة تستخدم في كافة القطاعات

السلعية والقطاعات الخدمية لاحتساب القيمة المضافة الإجمالية مع الأخذ ببعض التعديلات في طرق الإحتساب عند اللزوم في بعض القطاعات كالتأمين والخدمات الشخصية والخدمات الحكومية .

أما توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب أوجه الاستخدام فقد قدر عن طريق احتساب الأنفاق على الناتج المحلي الإجمالي أي ما أتفق على الناتج المحلي (الإستهلاك الخاص النهائي + الإستهلاك الحكومي النهائي + الصادرات السلعية والخدمية - الواردات السلعية الخدمية) ويقوم هذا الإنفاق بسعر السوق (المشتري) أي تضمن صافي الضرائب غير المباشرة . وأما احتساب حجم الصادرات والواردات ومقدار حجم السلع الواردة والمتدولة فقد تم الإعتماد على التقارير السنوية الصادرة من دوائر الجمارك في إمارات الدولة .

تعريف وأساليب ومصادر البيانات في إعداد الناتج المحلي الإجمالي في

القطاعات الاقتصادية

وتختلف طرق احتساب المتغيرات للقطاعات الاقتصادية في الدولة حسب القطاع وحسب الأنشطة الاقتصادية ، وتعتمد طرق احتساب متغيرات القطاع بصورة أساسية على مصادر البيانات الإحصائية ومدى توفرها ، وتمثل المسوحات والبحوث والتقارير الإحصائية الدورية المتخصصة أهم مصادر البيانات والمؤشرات التي يعتمد عليها في إعداد المتغيرات الرئيسية للقطاعات الاقتصادية بصورة دقيقة وواقعية .

وفي حال عدم توفر هذه المصادر الهامة تنشأ الصعوبات والمشاكل في كيفية الحصول على البيانات اللازمة لبناء وإعداد المتغيرات المطلوبة . وهذا ما يستدعي اللجوء إلى طرق وأساليب احصائية افتراضية يوفرها نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية في معالجة وإعداد وتقدير واستكمال المتغيرات والمؤشرات القطاعية المطلوبة .

وفيمالي استعراض للقطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للدولة والتعريف بها حسب النظام الدولي للتصنيف الموحد (ISIC) كما ويتم التعرف على أهم المصادر الإحصائية في تركيب وإعداد حسابات الناتج لهذه القطاعات .

قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية :

ويشمل هذا القطاع كافة الفعاليات الزراعية كالمحاصيل الزراعية والفاكهه والبسفور والخضروات والأزهار .. آنخ كما وتشمل تربية المواشي وانتاج الحليب والصوف والدواجن والعسل بالإضافة لصيد الحيوانات والطيور وصيد الأسماك التجاري ويتضمن أيضاً كافة الخدمات الزراعية كالحدائق وتعبئة الفواكه والمحاصيل .

وتقدر قيمة الإنتاج في هذا القطاع على أساس مجموع قيمة المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية وقيمة الخدمات الزراعية الأخرى .

وينتقم وزارة الزراعة بتوفير واصدار النشرات والتقارير الإحصائية الزراعية اضافة إلى شركات الإنتاج الحيواني التي توفر احصائيات وحسابات وافية تغطي الكثير من البيانات المطلوبة في إعداد متغيرات هذا القطاع .

قطاع الصناعات الإستخراجية :

أ- النفط الخام : ويشمل هذا القطاع جميع فعاليات استخراج النفط الخام ويتم احتساب قيمة الإنتاج على أساس حاصل ضرب الكميات المنتجة في متوسطات الأسعار السائدة . ونتيجة لحجب بيانات واحصاءات النفط الخام وسريتها في الدولة يتم اللجوء إلى طريقة غير مباشرة لتقدير الإنتاج والقيمة المضافة وذلك بالاستناد إلى النشرات الدولية المتخصصة بشؤون النفط والغاز . وبالطبع هذا التقدير يكون عرضه لهامش خطأ ينعكس على متغيرات هذا القطاع وبالتالي على الناتج المحلي .

ولاحتساب متغيرات هذا القطاع بصورة صحيحة ودقيقة يتطلب أن تقوم شركات النفط العاملة في الدولة بتزويد الأجهزة الاقتصادية المعنية كوزارة التخطيط والدائرة الاقتصادية ببيانات والإحصاءات التفصيلية عن الإنتاج والمدخلات والعاملين والأجور والإستثمارات الثابتة .

ب- الصناعات الإستخراجية الأخرى : يشمل هذا القطاع عمليات استخراج الأحجار والحسى والرمل والملح وخامات التعدين .

وتقدر قيمة الإنتاج في هذا القطاع بموجب بعض البيانات المتوفرة في وزارة المالية والصناعة عن احصاءات التعدين والمحاجر ، كما تمت الإستفادة من بيانات احصاءات التعداد العام للسكان والمنشآت عام ١٩٩٥ . الخاص بمنشآت هذا القطاع ومن ناحية أخرى فقد تم الإسترشاد باحتياجات قطاع التشييد والبناء وقطاع الصناعات التحويلية كصناعة الأسمنت من مستلزمات المحاجر والتعدين .

قطاع الصناعات التحويلية :

يقصد بهذا القطاع التحويل الميكانيكي أو الكيميائي للمواد بشكل آخر سواء تمت هذه العملية بالمكان أو يدوياً .

وتم تقدير الإنتاج في هذا القطاع من واقع المسوحات الإحصائية التي أجريت في ١٩٨٢ ، ١٩٨٥ وتمت الاستفادة من بيانات التعداد العام للسكان والمنشآت لعام ١٩٩٥ كما تتوفر في وزارة المالية والصناعة بعض البيانات الخاصة بهذا القطاع .

ويتعرض هذا القطاع لافتراضات عديدة تجعل بيانات متغيراته مستندة إلى أسس غير دقيقة في أغلب الأحيان وذلك بسبب عدم توفر البيانات الإحصائية اللازمة والصحيحة ونظراً للأهمية النسبية للقطاع ودوره الرائد في عملية التنمية وفي تنويع مصادر الدخل يستدعي الأمر ضرورة إرساء قاعدة إحصائية متينة توفر البيانات الإحصائية والمالية للصناعة بصورة دورية وذلك بإجراء مسح صناعي شامل .

قطاع الكهرباء والماء:

يشمل هذا القطاع كافة الفعاليات الخاصة بالعمليات الإنتاجية للماء والكهرباء فسي الدولة .

ويقدر انتاجه بحسب الكميات المنتجة من الماء والكهرباء وحسب الأسعار السائدة وقد تم الاستناد إلى الكشوف والتقارير الإحصائية الدورية التي تتوفر في وزارة الكهرباء والماء ودوائر الكهرباء والماء المحلية وهو يعتبر من القطاعات المغطاة إحصائياً بصورة جيدة ولا يحتاج لأية افتراضات في تقدير متغيراته .

قطاع التشييد والبناء :

يشمل هذا القطاع كافة الفعاليات الإنشائية التي تقوم بها شركات ومنشآت المقاولات والإنشاء وتشمل هذه الفعاليات إنشاء وتشييد المباني السكنية وغير السكنية والطرق والجسور وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والمطارات والموانئ والسدود والصيانة والترميم والهدم ... الخ .

ويقدر انتاج هذا القطاع بقيمة المباني والإنشاءات المضافة سنوياً مضافاً إليها قيمة الصيانة والترميمات السنوية للمشيدات القائمة .

ويتمثل هذا القطاع العمود الفقري لكافة القطاعات الإقتصادية الأخرى وللأسف لا يأخذ أية مؤشرات احصائية عن هذا القطاع لذا يتم استخدام أسلوب التقدير والإفتراضات وذلك بالاستناد إلى جملة تكوين رأس المال الثابت في القطاعات الإقتصادية المختلفة حيث يتم تجميع هذه المكونات الرأسمالية الإنشائية لكل القطاعات سنوياً وتضاف إليها نسبة الترميم والصيانة وتعتبر هذه الجملة جملة الإنتاج لهذا القطاع . وكما هو الشأن في بقية هذه القطاعات فإنه يستلزم القيام بمسح احصائي شامل لكافة شركات المقاولات العاملة ونشاطاتها .

قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح :

يعني هذا القطاع بتداول السلع بجميع أصنافها وأشكالها سواء كانت منتجة محلياً أو مستوردة في الأسواق المحلية وسواء كانت للإستهلاك النهائي أو الإستهلاك الوسيط . وتجارة الجملة تشمل كافة المنتجات المتخصصة ببيع السلع الجديدة والمستعملة إلى تجارة التجزئة وإلى المصانع كما وتشمل تجارة التجزئة المنتشات في إعادة بيع السلع للإستهلاك النهائي وتشمل أيضاً محطات تعبئة منتجات النفط وسماسرة البضائع ومكاتب المصدرين والمستوردين وتجارة إعادة التصدير .

ويشمل هذا القطاع أيضاً خدمات الإصلاح والتركيب التي تقدمها المنتشات العاملة في هذا القطاع . ونظراً لعدم وجود أية مسوحات احصائية خاصة بنشاط التجارة الداخلية على مستوى الدولة توفر قاعدة من البيانات الإحصائية المطلوبة في إعداد حسابات ومتغيرات هذا القطاع . يتم اللجوء إلى طرق احصائية غير مباشرة في احتساب قيمة الناتج في هذا القطاع ، حيث يتم حصر السلع المتداولة في السوق المحلي وذلك ياحتساب المستوردات من السلع حسب تصنيفها وتضاف إليها المنتجات المصنفة محلياً ويتم طرح قيمة الصادرات وإعادة التصدير من المجموع وهكذا يتم الوصول للموارد السلعية المتاحة والمقدمة في السوق المحلي وبالاستعانت بتقارير الأسعار لأسعار الجملة والتجزئة يتم افتراض نسب الهوامش التجارية التي تعتبر قيمة الإنتاج في هذا القطاع ، ويتم في الوقت الحالي الإسترشاد بالبحث المتخصص عن التجارة الداخلية في إمارة أبوظبي والتي قامت بأجرائه دائرة التخطيط في إمارة أبوظبي عن عام ١٩٩٥ حيث توفر نتائج هذا البحث مؤشرات وعلاقات احصائية جيدة تم الاعتماد عليها في احتساب بعض المؤشرات في هذا القطاع

وَلَا حِسْبَ مَتَّغِيرَاتٍ هَذَا الْقَطَاعُ بِصُورَهُ سَلِيمَهُ وَدَقِيقَهُ يَتَطَلَّبُ الْأَمْرُ الْفَيَامُ بِإِجْرَاءِ مَسْحٍ شَامِلٍ لِلتِّجَارَهُ الدَّاخِلِيهِ (جَملَهُ وَتَجزَئَهُ) فِي أَقْرَبِ وَقْتٍ مُمْكِنٍ حَيْثُ يُوفِرُ هَذَا الْمَسْحُ مُؤَشِّراتٍ هَامَهُ عَنْ نَشَاطِ هَذَا الْقَطَاعِ .

قطاع المطاعم والفنادق :

يشمل هذا القطاع جميع المنشآت المخصصة للإقامة القصيرة كالفنادق والأقسام الداخلية دور الشباب وغيرها كما يشمل هذا القطاع المطاعم وأشكالها والمقاهي وغيرها . ويقدر الإنتاج في القطاع على أساس البيانات المتوفرة عن الفنادق في النشرات الإحصائية السنوية التي تصدرها وزارة التخطيط والتي تتضمن نشاط جميع الفنادق في الدولة على اختلاف درجاتها .

أما المطاعم فلا تتوفر إحصاءات وافية لمتغيراته لذا تم الإستفادة ببيانات البلديات وأحصاءات تعداد السكان والمنشآت لمعرفة أعداد المطاعم والمقاهي حسب أنواعها ودرجاتها وبالتالي تم افتراض بعض المعدلات والمؤشرات لاستخراج وإعداد الإحصاءات والمؤشرات بهذا النشاط .

قطاع النقل والتخزين والاتصالات :

يتكون هذا القطاع من عمليات النقل البرية والبحرية والجوية كما ويشمل عمليات التخزين في المخازن بالإضافة لخدمات الاتصالات البريدية .

وتتوفر لهذا القطاع بيانات إحصائية جيدة من النشرات والتقارير الحسابية للموانئ والمطارات للدولة وتغطي هذه البيانات جزءاً كبيراً من احتياجات القطاع الإحصائية .

أما إحصاءات النقل البري فيتم الاعتماد على نشرات وزارة الداخلية باستخدام أعداد السيارات وأنواعها (خاصة ، أجراة ، حمولة ... الخ) ولحساب قيمة الناتج في هذا النشاط يتم افتراض نسبة أشغال للسيارات العمومية ، وهذا يستلزم إجراء بحثاً إحصائياً عن إعداد السيارات العاملة بأنواعها واستخراج معدلات التشغيل ميدانياً (الإيرادات ، المصاريف) ليتمكن تحسين التقديرات الإحصائية لهذا القطاع .

المؤسسات المالية والتأمين :

يتضمن هذا القطاع جميع المؤسسات المالية والنقدية كالمصرف المركزي والمصارف التجارية ومؤسسات الإدخار والإقراض والإستثمار والمؤسسات المرتبطة بالعمليات المصرفية كالصرافة ووسطاء بيع الأوراق المالية ويشمل فعاليات نشاط التأمين بجميع أنواعه .

بيانات هذا القطاع بيانات دورية على شكل ميزانيات وحسابات وكشوف احصائية سواء كانت من المصرف المركزي أو من المصارف العاملة في الدولة وشركات ومؤسسة التأمين وانسياط هذه البيانات إلى وزارة التخطيط بصورة دورية أمكن اعداد مؤشرات وحسابات هذا القطاع بصورة دقيقة وصحيحة ..

أما الخدمات المصرفية فقد فرض نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية احتساب قيمة هذه الخدمات بافتراض أن دخل المصارف قد ارتفع بمقدار محاسب لأجسor الخدمات التي تقدمها المصارف للقطاعات نتيجة للفوائد التي تدفعها القطاعات على الأموال المفترضة عن الفوائد التي تدفعها المصارف للمودعين .

قطاع العقارات وخدمات الأعمال :

ويشمل هذا القطاع كافة الأنشطة العقارية كإدارة وتأجير الوحدات السكنية والوحدات غير السكنية ويشمل هذا أيضاً الوكالء والسماسرة العاملين في تأجير وبيع العقارات كما يشمل العمليات المتعلقة بتأجير الآلات والمعدات وتأجير السلع المنزلية والشخصية ويشمل أيضاً أنشطة الحاسب الآلي وخدمات الأعمال كالخدمات والإستشارات القانونية والمحاسبية والهندسية والإقتصادية وخدمات الإعلان وتوريد العمال والتنظيف والترجمة وتنظيم المعارض والمؤتمرات .

ويقدر الإنتاج في نشاط العقارات بقيمة الإيجارات السنوية للوحدات السكنية وغير السكنية وتقدر قيمة الإيجارات للمساكن المشغولة من قبل أصحابها .

ويجري تقدير عدد الأبنية عن طريق تراخيص البناء التي تصدرها البلدية سنوياً والإسترشاد ببيانات تعداد ١٩٩٥م وبعض النشرات الفصلية والسنوية عن الأسعار والأرقام القياسية من وزارة التخطيط .

قطاع الخدمات الإجتماعية والشخصية :

تشمل هذه الخدمات كافة الخدمات الإجتماعية والخدمات الشخصية الأخرى التي يقوم بها بالقطاع الخاص مثل خدمات الثقافة والترفيه ووكالات الأباء والمكتبات والأشطة الرياضية والخدمات الشخصية كالحلقة والتجميل وغير ذلك .
وهذا القطاع الذي يتضمن الكثير من الفعاليات المشبعة يلزمها مساحة شاملة أو بالعينة لتفطية كافة جوانبه .

وفي الوقت الحالي يقدر الإنتاج من واقع بيانات العاملين التي وفرها التعداد ومتوسط الأجور المقدرة .

قطاع منتجو الخدمات الحكومية :

وهي الخدمات التي توفرها مكاتب الوزارات والدوائر المحلية المتعلقة بالإدارة العامة ولا تشمل فعاليات الحكومة في مجالات النقل والإنتاج والتسويق والمال .
وتقدر مؤشرات هذا القطاع من واقع الحسابات والميزانيات الحكومية الخاصة التي توفرها وزارة المالية والدوائر المالية المحلية كالأجور والمستلزمات السلعية والخدمية والمصروفات الاستثمارية .

قطاع الخدمات المنزلية :

وهي خدمات المنازل من طباخين وسائقين وخدم الحدائق الخاصة والقائمون على إدارة المنازل ويقدر الإنتاج على أساس قيمة الأجور والنقدية والعينية التي يتقاضاها العاملون فيه .

ويقدر عدد خدم المنازل من واقع تعدادات السكان كما وتستخدم متوسطات أجور افتراضية محاسبة للأجر السنوي يتم بموجبها تقدير الإنتاج في هذا القطاع .

تركيب وإعداد حسابات الموارد والإستخدامات والدخل المتاح للإماراة :

أك نظام الحسابات القومية أن تعد حسابات مجمعه للدولة في فترة زمنية محددة .
وهذا ما يطلق عليه (الحسابات الموحدة للدولة) . والغرض من هذه الحسابات تحليل الهياكل الاقتصادية ومعرفة التغيرات الهيكلية التي تطرأ على الاقتصاد القومي . ومدى تأثير

ذلك بالعامل الداخلية والخارجية .

وتفترض هذه الحسابات إعداد ميزان الموارد والاستخدامات على مستوى الدولة حيث يصور هذا الميزان جملة الموارد وهي الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الواردات السلعية والخدمية واستخدامات هذه الموارد من اتفاق بشقيه الإستهلاكي والإستثماري بالإضافة للصادرات السلعية والخدمية .

ونجد أن الناتج المحلي الإجمالي يستخرج من تجميع القرسم المضافة للقطاعات الإقتصادية مضافاً إليه صافي الضرائب غير المباشرة وبإضافة جملة الواردات تتوصل لجملة الموارد أما استخدامات الموارد فتكون من إجمالي تكوين رأس المال التي يتم تجميعه حسب القطاعات الإقتصادية ومن جملة الصادرات السلعية ويمكن الحصول على بيانات الصادرات والواردات السلعية من الجمارك .

ولاستخراج الإنفاق الإستهلاكي النهائي يتم استخدام طريقة المتبقى أي الإنفاق الأستهلاكي = جملة الموارد - (إجمالي تكوين رأس المال + الصادرات السلعية والخدمية) ويؤخذ على هذه الطريقة بيانات التجارة الخارجية التي من الممكن أن تسهمل أي واردات وصادرات من بين الإمارات بعضها وبعض . ولمعالجة هذا القصور يجب تنفيذ مسح ميزانية الأسرة لتوفير بيانات فعلية عن مقدار الإنفاق الإستهلاكي النهائي .

أما بيانات الدخل القومي المتاح فقد تم احتسابه على أساس الناتج المحلي الإجمالي مقتماً بسعر التكلفة يضاف أو يطرح منه صافي الضرائب وهو الناتج المحلي على أساس سعر المشتري .

أما تقديرات صافي التحويلات (الملكية والعاملين) فيتم تقييم صافي تحويلات العاملين على أساس متوسط الأجر ومتوسط التحويلات للخارج .

أما الإهلاكات السنوية فيتم احتسابها وتجميعها من واقع الناتج للقطاعات الإقتصادية ويمكن التوصل للدخل القومي المتاح حسب المعادلات التالية :

الدخل القومي المتاح - الإنفاق الإستهلاكي النهائي = الإدخار .

الإدخار + الإهلاكات - إجمالي تكوين رأس المال = الفوائض .



20014595

المشاكل والصعوبات :

إن محاولة تطوير إعداد الحسابات القومية من خلال تطبيق نظام الحسابات القومية (SNA93) يصطدم بكثير من المشاكل والصعوبات أهمها :

- ندرة الكادر الوظيفي المتخصص في إعداد الحسابات القومية في الدولة الأمر الذي يحتاج إلى تطوير الجهاز القائم ودعمه بالعمالة المطلوبة والقادرة على استيعاب العمل .
- على الرغم من الجهد المبذول من العاملين حالياً بإعداد الحسابات القومية في الدولة إلا أنه لازال هناك صعوبات كبيرة في تأمين قاعدة أساسية للبيانات اللازمة وللتغلب على هذه الصعوبات يتم اللجوء إلى طرق وأساليب إحصائية عميقة وحسب مفاهيم (SNA) لمعالجة أي قصور في تنفيذية واحتساب كافة المتغيرات القطاعية الاقتصادية.

توصيات خاصة بتطوير الحسابات القومية في الدولة :

- ١- العمل على التنسيق والتعاون بين أجهزة الدولة المختلفة لإنتاج البيانات والمؤشرات الإحصائية على كافة المستويات والقطاعات .
- ٢- تنفيذ عدد من المسوحات الإحصائية على مستوى الدولة .
- ٣- إعداد دورات وورش عمل للقائمين بإعداد الحسابات القومية والتركيز على مشاركة الكوادر المواطنة خاصة وغير المواطنة في هذه الدورات .
- ٤- إدخال التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال ونظم المعلومات الجديدة التي توافق عصر التطور ويمكن تسهيل العمل من خلالها .